الصباح الاقتصادية
12
العدد 2266 - السنة الثامنة
الثلاثاء غرة ذي الحجة 1436 - الموافق 15 سبتمبر 2015
Tuesday 15 September 2015 - No.2266 - 8th Year

بعد تدهور الأسواق المالية الخليجية وتسجيلها خسائر قوية خلال الفترة القليلة الماضية

«الشراح»: النفط وصانع السوق وراء تدهور البورصة

أوضح رمضان الشراح - أمين عام اتحاد شركات الاستثمار بالكويت، أن الأسواق المالية الخليجية سجلت خسائر قوية خلال الفترة القليلة الماضية، وذلك على خلفية تدهور جديد في أسعار النفط الخام، واجتاحت الموجة الحمراء السوق الكويتي، وفقد مؤشر البورصة معظم مكاسبه منذ بداية من العام الحالي، كما تبع ذلك انسحاب مجموعة من الشركات من سوق الكويت للأوراق المالية؛ بسبب ضعف التداول على أسهم الشركة، وضعف الثقة بالسوق، وعدم وضوح الرؤية بالنسبة للأسواق المالية بالمنطقة، وتراجع حجم السيولة في الكويت.

وقال «الشراح» في بيان للاتحاد إن هناك عوامل خارجية ساهمت في تدهور أحوال البورصة الكويتية مثل، تراجع أسعار النفط الخام تحت ضغط وفرة المعروض، ومخاوف من ضعف الطلب بفعل تباطؤ النمو الاقتصادي، وأزمة الديون اليونانية التي ساهمت في زعزعة ثقة المستثمر إلى حين تم حل المشكلة.

وأضاف انه من بين العوامل الخارجية الأخرى، تراجع أداء مؤشر أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٦.٥% خلال الأسبوع الأخير من الشهر الماضي اثر بيانات اقتصادية سلبية من الصين، بالإضافة إلى تأثير تعديل مؤسسة «فيتش» للتصنيف الائتماني النظرة المستقبلية للسعودية من مستقرة إلى سلبية.

وأوضح «الشراح» أن من بين العوامل الداخلية التي أثرت على البورصة الكويتية وساهمت في تردي أوضاعها، غياب «صناع السوق»، وافتقاد الدور الفعّال للمحفظة الوطنية مما جعل بعض المتعاملين في السوق يخرجون بصورة عشوائية املا في إيقاف الخسائر. وأردف قائلا: «إن نقص السيولة بالسوق الكويتي وتراجع ربحية الشركات خلال النصف الأول من 2012 نظرا للظروف المحيطة بالمنطقة كلها عوامل داخلية ساهمت في تفاقم الأزمة، وتصاعد حدتها بالبورصة مما جعل الكثير من المستثمرين يتخوفون من المستقبل». وأضاف «الشراح» ان هناك حلولا مقترحة، حيث إنه وبالرغم من التقدم الذي حققه سوق الكويت للأوراق المالية، إلا أن العديد من الصعوبات مازالت تعترض قيامه بدوره التنموي الهام. فلقد بقيت قاعدة حجم الإصدارات ضيقة نسبيا. وفي ظل محدودية قدرة مؤسسات الوساطة المالية الأخرى العاملة في سوق الأوراق المالية على اجتذاب المدخرات واستثمارها في الأوراق المالية لتمويل المشروعات الإنتاجية، فإن تنامي عمق سوق الكويت للأوراق المالية يتطلب مشاركة فعالة من قبل البنوك التجارية لتظهر كعامل مساعد في تعبئة المدخرات المحلية، وإعادة توفير الأموال الوطنية المستثمرة خارج دول مجلس التعاون، إضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وإشراكها في حركة النشاط المالي والاقتصادي المحلي.

رمضان الشراح

العقبات التي تواجه شركات الاستثمار تمثل هاجساً للاتحاد والخروج منها يتطلب تضافر الجهود كافة

وأشار إلى أن هناك ثمة حاجة ماسة لإعادة هيكلة الأوضاع المالية للشركات الكويتية وتصحيح الاختلالات الجوهرية في الوساطة المالية المحلية الناتجة من عدم التوازن القائم بين دور البنوك التجارية من ناحية، ودور أسواق الأوراق المالية من ناحية أخرى.

واضاف» من هنا فإننا نرى أن تطوير السوق أصبح ضرورة ملحة لمواجهة كلا النوعين من التحديات، تلك الناجمة عن عملية الشمولية المالية من ناحية، والحاجة لإحلال التوازن في طبيعة تمويل النشاط الاقتصادي بالدولة ذاتها من ناحية أخرى». وبصفة عامة - ويحسب «الشراح» - يمكن القول إن تطوير السوق يقتضي توفير عدد معقول ومناسب من الشركات المساهمة ذات الأوضاع الجيدة من حيث الحجم والنشاط المالي والنمو المتوقع، ووجود حجم مناسب من المدخرات المحلية مع اتساع نطاق توزيعها نسبيا. ووجود إطار قانوني وتشريعي متكامل ومرن.

تطوير السوق يقتضي توفير عدد مناسب من الشركات المساهمة ذات الأوضاع الجيدة من حيث الحجم والنشاط المالي والنمو المتوقع

وأضاف «الشراح» لضرورة إصلاح أوضاع الأسواق، وينصرف هذا الإصلاح إلى تهيئة الظروف أمام أسواق المال لتعمل بكفاءة أكثر من خلال تنشيط العوامل الداخلية، وتذليل العقبات التي تحد من انطلاقها في ظل التوجه العام للأخذ بنظام وحرية التجارة.

وأوضح «الشراح» أن من أهم العوامل المساعدة في تحقيق الإصلاح تشجيع التوسع في إنشاء الشركات المساهمة الجديدة، وتنمية الشركات «صانعة السوق» وبأتي ذلك من خلال تكوين فئة جديدة من صانعي الأسواق تأخذ في الاعتبار أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على قيادة الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية أو التوقع بتسجيلها بها مع إحكام الرقابة على أعمالها.

الأسواق المالية هي انعكاس مباشر للأوضاع الاقتصادية، ويتطلب تعزيز الأسواق المالية بتصحيح اختلالات الهياكل الاقتصادية، وذلك من خلال الحد من هيمنة القطاعات التنظيمية على إجمالي النشاط الاقتصادي والتوسع المستمر في القواعد الإنتاجية في مجال الصناعات التحويلية والخدمات، بحيث يقترن مع ذلك التوسع في إنشاء الشركات المساهمة في كافة القطاعات وإدراجها في البورصة.

كما أكد على ضرورة الاستفادة القصوى من العولمة، وتحقيق هذه الاستفادة بالسعي والتواصل لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للمشاركة في المؤسسات والشركات الخاصة المحلية بغية توسيع القاعدة الإنتاجية خارج القطاعات النفطية وزيادة فاعلية سوق الكويت للأوراق المالية.

ولفت «الشراح» لضرورة إصلاح أوضاع الأسواق، وينصرف هذا الإصلاح إلى تهيئة الظروف أمام أسواق المال لتعمل بكفاءة أكثر من خلال تنشيط العوامل الداخلية، وتذليل العقبات التي تحد من انطلاقها في ظل التوجه العام للأخذ بنظام وحرية التجارة.

وأوضح «الشراح» أن من أهم العوامل المساعدة في تحقيق الإصلاح تشجيع التوسع في إنشاء الشركات المساهمة الجديدة، وتنمية الشركات «صانعة السوق» وبأتي ذلك من خلال تكوين فئة جديدة من صانعي الأسواق تأخذ في الاعتبار أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على قيادة الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية أو التوقع بتسجيلها بها مع إحكام الرقابة على أعمالها.

البورصة تشهد ارتفاع «السعري» وهبوط «الوزني» و «كويت 15»

العتيبي: بعض المتداولين اتجهوا نحو الأسهم الخاملة ورفعوا السوق

اختتمت المؤشرات الكويتية جلسة، أمس الاثنين، باداء متباين لليوم الثاني على التوالي، حيث ارتفع المؤشر السعري بنسبة 0.2% عند مستوى 5769.79 نقطة، خاسرا 11.5 نقطة تقريبا.

على الجانب الآخر، تراجع المؤشر الوزني عند الإقفال بنسبة 0.66% هبوطا إلى مستوى 385.04 نقطة، خاسرا نحو 2.6 نقطة.

وتراجع مؤشر كويت 15 في نهاية أمس بنسبة 0.98% متدنيا إلى مستوى 925.3 نقطة، خاسرا 9.14 نقطة تقريبا.

وتقلصت قيمة التداولات أمس إلى 11.54 مليون دينار تقريبا (38.12 مليون دولار)، مقابل نحو 13.12 مليون دينار تقريبا (43.34 مليون دولار) في الجلسة السابقة، بانخفاض تقدر نسبته بحوالي 12%.

أما أحجام التداول، فارتفعت أمس لتصل لحوالي 164.25 مليون سهم، مقابل نحو 130.38 مليون سهم تقريبا بجلسة الأمس الأول، بنمو نسبته 26% تقريبا.

البورصة تشهد تباينا في مؤشراتها

أما عدد صفقات أمس فبلغ 3386 صفقة، مقابل 3144 صفقة في الجلسة الماضية.

وقال المحلل الفني لأسواق المال مدير محفظة استثمارية - بدر ناصر العتيبي «إن الوضع أمس لاحظنا فيه اتجاه بعض المتداولين نحو الأسهم الخاملة ورفعوا السوق، بينما كان الوضع في الأيام السابقة عبارة عن عملية تخويف للمتداولين وتجميع على الأسهم.

ويرى «العتيبي» أن وضع التداولات امس افضل من سابقه، لكنه أشار إلى أن السوق الكويتي لا يوجد به محفزات ولا صانع سوق ولا دعم من الحكومة.

ومن الناحية الفنية وتوقعاته لجلسة اليوم، قال «العتيبي» إن المؤشر العام يحظى بدعم عند مستوى 5744 نقطة، فيما يواجه مقاومة عند مستوى 5794 نقطة، مُشيراً إلى أن الهدف هو النقطة 6103، متوقعاً بان تشهد الأيام القادمة صعوداً للبورصة، ناصحاً المتداولين بعدم القلق والاحتفاظ بما يمتلكون من أسهم. وبالنسبة للأداء القطاعي، تصدر قطاع «التكنولوجيا» ارتفاعات أمس بنمو نسبته 2.67% تقريباً، فيما تصدر قطاع «الرعاية الصحية» التراجعات بانخفاضه عند الإقفال بحوالي 2.23%.

واحتل سهم «ريم» صدارة قائمة أعلى ارتفاعات أمس بالبورصة الكويتية بنمو نسبته 7.4% تقريباً، فيما احتل سهم «صفوان» صدارة التراجعات بانخفاض تقدر نسبته بحوالي 7.6%.

وبالنسبة لتداولات الأسهم أمس، فقد تصدر سهم «الامتياز» نشاط التداول على كافة المستويات بحجم يُقدر بحوالي 28.4 مليون سهم، بسيولة بحدود 2.12 مليون دينار، مع ارتفاع للسهم بنسبة 1.4% تقريباً.

في إطار اجتماعها الثالث لعام 2015

لجنة المالية والاستثمار تلتقي بخبراء صندوق النقد الدولي

جانب من الاجتماع

في إطار اجتماعاتها الدورية عقدت لجنة المالية والاستثمار المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعها الثالث لعام 2015 صباح أمس الأثنين برئاسة وفاء أحمد القطامي - مقرر اللجنة وبحضور السادة أعضاء اللجنة. وقد التقت اللجنة في بداية الاجتماع بوفد من خبراء صندوق النقد الدولي في إطار المشاورات الدورية لعام 2015 التي يجريها الصندوق مع الجهات المحلية المعنية بالشأن الاقتصادي ، وقد شهد اللقاء تبادل وجهات النظر بشأن الأوضاع الاقتصادية والسياسات العامة وذلك في إطار إعداد الصندوق تقرير يتم عرضه لاحقاً على المجلس التنفيذي، وذلك وفقاً للبند الرابع من إتفاقية عضوية دولة الكويت في الصندوق. حيث تمت مناقشة تقرير الصندوق حول النشاط الإقتصادي الكويتي من الناتج القومي النفطي وغير النفطي، وكيفية التعامل مع الإستثمارات ومصادر الدخل الأخرى وذلك للمحافظة على الناتج القومي للفرد، كما جاء بالتقرير نظرة شاملة حول الإقتصاد الكويتي لعام 2015، حيث بين التقرير أن النمو المتوقع للقطاع غير النفطي قد بلغ 3.5% بسبب الارتفاع المستمر للانفاق المحلي وكذلك وكذلك إسهام الانفاق الراسمالي الحكومي. كما حافظ الإنتاج النفطي الحالي على إبقاء نمو الناتج المحلي الإجمالي عند معدل 1.3% ، كما حافظ المعدل العام للتضخم على وضعه الطبيعي بمعدل 3%. كما ناقش الوفد إمكانية تنفيذ بعض الإصلاحات المالية والنقدية والتي يمكن أن تدعم دخل أكبر في الميزانية العامة تخفيضاً للعجز المتوقع، وتساءل كذلك عن الإمكانيات المتاحة لتخفيض الدعم على مختلف القطاعات ومدى تأثيرها على الميزانية العامة، هذا وقد قامت الفرقة بتزويد الفريق بدارستها المعدة بالتعاون مع The Economist والخاصة بتعزيز التيسير التجاري في دولة الكويت . وذلك للإطلاع عليها.

ومن جانب اخر التقت اللجنة مع بعثة صندوق النقد الدولي المعنّي بإعداد دراسة حول مشروع إستحداث الضريبة على أرباح الأعمال وفقاً لقرار مجلس الوزراء بتكليف وزارة المالية البدء بالخطوات التنفيذية وإعداد الدراسات اللازمة لإستحداث ضريبة على أرباح الاعمال، اضافة الى توجه دول مجلس التعاون الخليجي لإستحداث ضريبة القيمة المضافة. ويأتي مشروع فرض هذه الضريبة لرفع درجة الحياد والعدالة في فرض الضرائب على الأرباح التجارية، حيث يمكن لضريبة أرباح الأعمال أن تحقق إيرادات إضافية تتراوح بين 500 مليون و 800 مليون دينار كويتي، وعلى الرغم من قلة تلك الإيرادات بمجموعة ميزانية الدولة إلا أنها ذات أهمية تكفي لكي يضطلع النظام الضريبي بدوره في إطار السياسة المالية الكلية للدولة.

يشار إلى أن أرباح الأعمال تخضع في الوقت الراهن لأربع ضرائب مختلفة، في 15% ضريبة دخل على الشركات الأجنبية، 2.5% ضريبة دعم العمالة، 1% زكاة، 1% ضريبة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

ومن جانبها اوضحت اللجنة إلى ان غرفة تجارة وصناعة الكويت قد اكدت مراراً على ضرورة ايجاد نظام ضريبي شامل وعادل في الكويت ينطلق من منظور تنموي ويراعي مقتضيات الانفتاح والعولمة ويستوعب التوجهات الحديثة في هذا الشان، ويحقق الأهداف التي تسعى الخطط التنموية إلى الوصول لها شريطة أن يكون هذا النظام الضريبي مدروس بشكل صحيح ويعي الانعكاسات الاقتصادية والآثار المترتبة عليه من حاجة الدولة لتوفير مصادر دخل إضافية تساعدها على تقديم خدمات عامة متميزة.

«البورصة» تفحص مستندات زيادة رأسمال «المصرية - الكويتية»

قالت البورصة المصرية ، إنه جار فحص مستندات زيادة رأسمال شركة «القابضة المصرية الكويتية» من خلال أسهم مجانية لتمويل نظام إثابة وتحفيز، وذلك لعرضها على لجنة القيد.

وأضاف بيان للبورصة، انه من المقرر زيادة رأس المال من 244 مليون دولار أمريكي إلى 256.1 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 12.2 مليون دولار، موزعة على عدد 48.8 مليون سهم، بقيمة اسمية 25 سنتا أمريكيا للسهم الواحد.

وأشار البيان، إلى أن الزيادة ستُمول من من الأرباح المرحلة والظاهرة بالقوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

أظهرت نتائج أعمال «الشركة» لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2015، تراجع الأرباح بنسبة 39%.

تعمل «الشركة» في مجال ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية، والاشتراك في تاسيس الشركات التي تصدر أوراقا مالية، او في زيادة رؤوس أموالها، وأعمال رأس المال المخاطر.

يبلغ رأسمال «الشركة» الحالي 243.9 مليون دولار، موزعا على عدد 975.7 مليون سهم، بقيمة اسمية 25 سنتا للسهم الواحد.

المؤتمر يعقد في 15 سبتمبر

«يوروموني الكويت 2015» يستعرض فرص وتحديات النمو الاقتصادي

من المقرر أن يعقد مؤتمر يوروموني الكويت يوم الثلاثاء، 15 سبتمبر، بحضور أكبر عدد من المشاركين في تاريخ المؤتمر لمناقشة العديد من الفرص والتحديات الاقتصادية.

وسيحضر الحدث هذا العام أكبر عدد من المشاركين، ومن بينهم أعلى نسبة مشاركين من خارج الكويت، فمن المتوقع مشاركة مصرفيين كبار وخبراء ماليين من المملكة المتحدة والدنمارك والولايات المتحدة والبحرين والسعودية وقطر والإمارات، الأمر الذي يعكس الأهمية العالمية المتزايدة للقطاع المالي في الكويت.

وستفتتح أعمال المؤتمر بكلمة أنس الصالح، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية، يتبعها كلمة سعادة الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي، حول آخر الابتكارات في عالم المال.

يذكر أن الاهتمام العالمي بالكويت يزداد يوما بعد يوم، يدفعه الأداء القوي للبنوك الكويتية في السنوات الأخيرة، والاستثمار الحكومي الكبير في البنية التحتية ومشاريع الطاقة، بالإضافة لارتفاع جودة الأصول بشكل عام. كما ولدت العناية المتواصلة التي توليها الدولة لاستراتيجيات التنويع اهتماما كبيرا من قبل المجموعات المالية العالمية، بدعمها في ذلك اهتمام القطاع المصرفي بالشركات الصغيرة والمتوسطة والإفراض.

ويقول ريتشارد بانكس، مستشار التحرير في يوروموني كونفيرنسز ومدير شركة آر أم بانكس وشركاه المحدود: " تشير حقيقة أن مؤتمر يوروموني الكويت لهذا العام سيحظى بأكبر عدد من المشاركين إلى الزيادة المضطردة في الاهتمام العالمي بتطورات الاقتصاد الكويتي. وبالرغم من أن الكويت تواجه العديد من التحديات، إلا أن لديها في ذات الوقت، الكثير من الأدوات التي تساعدها على مواجهتها في ظل وجود مجال واسع للتحفيز والتعديل المالي ورفع سقف الدين، وتعتبر الفرصة للتعرف على برامج الحكومة طويلة الأمد فيما يتعلق بالتنويع والتطوير مهمة للغاية، وهو السبب في الاستجابة الكبيرة للمشاركة في هذا المؤتمر."

وسيجمع مؤتمر يوروموني الكويت العديد من أصحاب العلاقة الرئيسين بهدف استعراض مؤتمر هذا العام وهو " الابتكار الأوقات التي تتميز بعدم التيقن" حيث سينصب التركز على التحديات والفرص في الكويت في هذه الفترة الحاسمة من تطور الدولة.

وسيتضمن المؤتمر مقابلات حية وجلسات نقاش مع عدد من كبار صناع القرار، ورؤساء مجالس إدارات بنوك ومستثمرين ومحللين دوليين ومعلقين متخصصين في قطاع المال. كما سيستمتع الحضور ببيئة فريدة أثناء اللقاءات التي يتخللها نقاشات حول القضايا الرئيسة مع كبار المسؤولين الحكوميين وقادة القطاع المالي في القطاع الخاص.

ويحظى مؤتمر "يوروموني الكويت 2015"، الذي تشارك وزارة المالية الكويتية في استضافته، برعاية رئيسية من كل من بنك الخليج وصناعات الغانم وبيت التمويل الكويتي وبيت التمويل الكويتي كايبتال واتحاد مصارف الكويت.

ويشارك في رعاية المؤتمر مكتب ASAR الرويح وشركاه للمحاماة والاستشارات القانونية، والبنك الأهلي الكويتي، والمركز المالي الكويتي (المركز). وقد انضم إلى مجموعة العارضين في المؤتمر سيتي بنك ومجموعة كسب المالية (كسب).

«إياس الكويتية»: 4.3 ملايين دولار قيمة عرض شراء حصتنا في شركة بالسعودية

قالت شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني (إياس EYAS)، المدرجة بالبورصة الكويتية، أن العرض الذي تلقته الشركة من احد المستثمرين لشراء حصتها في شركة بالمملكة العربية السعودية، تبلغ قيمته 1.31 مليون دينار كويتي تقريبا (4.33 مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان نشر لها على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية، إن الشركة محل العرض هي «الشركة التعليمية المتطورة»، مُشيرة إلى انه في حال إتمام الصفقة فإنها سوف تُسجل خسائر بما يُقارب 240 الف دينار كويتي - بناءاً على سعر الصرف السائد وقت إتمام الصفقة - وان هذه الخسائر سوف يتم تسجيلها في ميزانية الستة المالية المقبلة والمنتهية في 31 اغسطس 2016.

وكانت الشركة قد اعلنت نهاية الأسبوع الماضي أن العرض الذي تلقته لشراء حصتها في إحدى الشركات بالسعودية تبلغ قيمته 5 ريالات سعودية للسهم الواحد، وأن العرض مازال قيد الدراسة والبحث من قبل إدارة الشركة.

وتقوم «إياس» بإنشاء وإدارة جامعات خاصة وتاسيس وإدارة المدارس والكليات والمعاهد ومراكز التدريب في المراحل التعليمية المختلفة، بالإضافة للقيام بأعمال أخرى.

ويبلغ رأس مال الشركة 12.13 مليون دينار تقريبا، موزعا على نحو 121.3 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد.